

تقديم

يعتبر الجهاز المصرفي والتأميني أحد الدعائم الأساسية للتنمية الاقتصادية في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية وظهور التكتلات الاقتصادية والشركات متعددة الجنسيات وحرية انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والمعلومات عبر دول العالم ، لذا تهتم الدولة بتطوير هذا الجهاز لمواكبة هذه المتغيرات مما يساهم في جذب المزيد من الإستثمارات والنمو الإقتصادي ولا يتأتى ذلك إلا عن طريق توفير البيانات والمعلومات التي تتسم بالدقة والشفافية .

في هذا الإطار يقوم الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بإصدار "النشرة السنوية للإحصاءات والمؤشرات المالية للبنوك وشركات التأمين والصرافة والسمسرة " تتضمن بيانات عن الميزانية العمومية التجميعية وحساب الأرباح والخسائر وتفصيل مستلزمات الإنتاج للبنوك وشركات التأمين بالقطاع العام والخاص بالإضافة إلى شركات الصرافة والسمسرة لتداول الأوراق المالية .

يقدم الجهاز هذه النشرة عن عام 2012/2011 للباحثين والمخططين والمهتمين بهذا المجال، آملاً أن تحقق الفائدة المرجوة منها .

والله ولي التوفيق ،،،

لواء / أبو بكر الجندي

رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

منهجية الإحصائية

تتضمن هذه النشرة بيانات مالية عن البنوك وشركات التأمين بقطاعيها العام والخاص كذلك بيانات مالية عن شركات الصرافة وشركات السمسرة لتداول الأوراق المالية .

الهدف الرئيسي من هذه النشرة هو توضيح الدور الفعال الذي يقوم به القطاع المالي كمنظم للتيارات المالية بين القطاعات الإنتاجية والأنشطة الاقتصادية المختلفة .

أولاً : إطار الإحصائية: -

تغطي هذه النشرة جميع وحدات البنوك (الجهاز المصرفي عدا البنك المركزي) وشركات التأمين بكافة أنواعها (قطاع عام وخاص) بنسبة استجابة قدرها 100% وشركات الصرافة بنسبة استجابة قدرها 88% وشركات السمسرة لتداول الأوراق المالية بنسبة استجابة قدرها 78% .

1 . البنوك:

أ- بنوك القطاع العام:

- (1) البنوك التجارية وعددها 3 بنوك .
- (2) البنك العقاري المصرى العربى .
- (3) البنك الرئيسى للتنمية والإئتمان الزراعي متضمنا الوجه البحرى والقبلى .

ب- بنوك القطاع الخاص:

(1) البنوك التجارية المشتركة : وقد بلغ عدد البنوك التي تم تسجيلها لدى البنك المصري حتى

31 / 12 / 2011 (17) بنك .

(2) فروع البنوك الأجنبية: وقد بلغ عدد الفروع التي تم تسجيلها لدى البنك المركزي المصري

حتى 2011/12/31 (7) فروع .

(3) بنوك الاستثمار والأعمال المشتركة: وقد بلغ عدد البنوك التي تم تسجيلها لدى البنك المركزي

المصري حتى 2011/12/31 (10) بنك .

2. شركات التأمين:

أ- شركات التأمين (قطاع عام)

أصبحت الشركات التي تزاوّل نشاطها تحت إشراف الهيئة المصرية للرقابة على التأمين

شركة واحدة .

ب- شركات التأمين (قطاع خاص)

تتكون من 28 شركة وطنية قطاع خاص .

3. شركات الصرافة:

الشركات التي تم الترخيص لها بالتعامل في النقد الاجنبى وعددها (121) شركة والتي بدأت

النشاط منذ 1991/5/1 حتى 2011/12/31 والمستجيب منها (107) شركة بنسبة استجابة قدرها 88% .

4. شركات السمسرة لتداول الأوراق المالية:

الشركات التي تم الترخيص لها بالتعامل فى سمسرة الأوراق المالية (156) شركة من سنة 1992 حتى 2011/12/31 والمستجيب منها (122) شركة بنسبة إستجابة قدرها 78٪ .

ثانياً : مصدر البيانات:

اعتمد في إعداد حسابات وجداول هذه النشرة على الميزانيات العمومية والحسابات الختامية وبعض البيانات المالية الأخرى التي تصدرها البنوك وشركات التأمين وشركات الصرافة وشركات السمسرة لتداول الأوراق المالية وكذلك التقارير السنوية التي يصدرها البنك المركزي المصري .

ثالثاً : الفترة المرجعية

تمثل السنة المالية الفترة من 2011/7/1 إلى 2012/6/30 وذلك فى كل من البنوك وشركات التأمين (القطاع العام) .

أما بنوك وشركات التأمين (قطاع خاص) والتي تعد حساباتها عن سنة ميلادية فقد تم اعتبار بيانات الفترة من 2011/1/1 حتى 2011/12/31 ممثلة للسنة موضوع الدراسة لاشتغالها على 6 شهور من السنة المطلوبة .

هذا وقد تم تحليل بيانات جميع شركات الصرافة التي بدأت النشاط منذ العمل بقانون النقد الاجنبى حتى 2011/12/31 وذلك ممثلاً للسنة المالية 2012/2011 وأيضا شركات السمسرة لتداول الأوراق المالية فقد تم تحليل البيانات لجميع الشركات التي بدأت النشاط منذ العمل بقانون الشركات حتى 2011/12/31 وذلك ممثلاً للسنة المالية 2012/2011 .

رابعاً : التعاريف والمفاهيم المستخدمة :

1- الفوائد الدائنة:

تتمثل في قيمة الفوائد التي تقدمها الوحدة الإقتصادية لعملائها في القطاعات المختلفة .

2- إيرادات الخدمات المصرفية:

تتمثل في قيمة الخدمات المصرفية التي تؤديها البنوك لعملائها وتشتمل :

أ - العمولات تتمثل في ما يحصل عليه البنك نظير قيامه بدور الوسيط المالي في أغلب العمليات المالية .

ب - أرباح عمليات النقد الأجنبي .

ج - خدمات مصرفية أخرى مثل إيرادات الخصم والكمبيو و إيجار الخزائن . الخ .

3- عائد الإستثمارات:

تقوم وحدات القطاع المالي باستثمار فائض أموالها في أوجه الإستثمار المختلفة مما يحقق لها

عائد يعتبر مورداً من مواردها الرئيسية .

4- التغير في مخصص الاحتياطي الحسابي:

يتمثل في الفرق بين مخصص الاحتياطي الحسابي في آخر المدة ومخصص الاحتياطي

الحسابي في أول المدة .

5- الأقساط:

إن التأمينات بكافة أنواعها تتمثل في عقود يبرمها المؤمن مع شركة التأمين ويتحمل بموجب هذا

العقد التزاماً بدفع قيمة الخدمة التأمينية دفعة واحدة أو على أقساط دورية .

6- العمولة والرسوم:

تشمل كافة العمولات والرسوم بأنواعها المختلفة التي تحصل عليها البنوك وشركات التأمين نظير خدماتها لعملائها .

7- الأرباح الرأسمالية:

تشمل الأرباح التي تحققها الشركة أو البنك نتيجة بيع أصل من الأصول بأكثر من قيمته الدفترية أو الناتجة عن بيع أوراق مالية بأكثر من تكلفتها .

8- الإعانات والتبرعات:

تشمل كافة المبالغ التي تحصل عليها الشركة أو البنك من الغير في صورة إعانة أو تبرع .

9- إيرادات متنوعة:

تتمثل في إيرادات سنوات سابقة وأرباح رأسمالية وإيرادات متنوعة أخرى .

10- الفوائد المدينة:

تتمثل في قيمة فوائد القروض والسلفيات التي يحصل عليها البنك أو الشركة من الغير مهما تنوعت صور هذه القروض والسلفيات ومصادرها بالقطاعات المختلفة .

11- الأجور:

تشمل كافة المبالغ التي تتحملها الوحدة الاقتصادية نظير استخدام القوة البشرية العاملة بها مهما تنوعت صورها وذلك قبل أية استقطاعات وتشمل :

أ - الأجور النقدية

تتمثل في كافة المبالغ التي يحصل عليها العاملون بالوحدة الاقتصادية سواء كانت أصلية أو إضافية وتتمثل الأولى في المبالغ المدفوعة نظير قيام العاملين بالعمل المنوط بهم خلال ساعات

العمل الرسمية كالأجور والمرتببات .

أما الأجور الإضافية فهي التي يحصل عليها العاملون نظير قيامهم بأعمال فى غير أوقات العمل الرسمية فى مقابل أعمال استثنائية أو غير عادية مثل الأجور الإضافية .

ب - المزايا العينية

تشمل قيمة الخدمات والمزايا التي يتمتع بها العاملون فى البنك أو الشركة مهما تعددت صورها كالعلاج والملبس والمسكن . . . الخ .

ج - التأمينات الإجتماعية

تمثل قيمة ما يتحمله البنك أو الشركة من مبالغ تنفيذاً لأحكام قوانين التأمينات الإجتماعية.

12- مستلزمات الإنتاج:

تشمل كافة العناصر اللازمة للعملية الإنتاجية سواء كانت هذه العناصر سلعية أو خدمية .

13- الضرائب والرسوم:

تشمل الضرائب بأنواعها المختلفة التي تتحملها الشركة أو البنك كما تشمل الرسوم المتنوعة مثل رسوم الدمغة والرسوم الجمركية والرسوم القضائية . . . الخ.

14- الإهلاك العام:

يشمل هذا الحساب قيمة ما يتم تحميله على حسابات الفترة المالية من إهلاك الأصول الثابتة محسوباً وفقاً للمعدلات المعتمدة .

15- الإيجارات الفعلية:

تشمل كافة المبالغ التي تدفعها الشركة أو البنك نظير إستخدام أصل من أصول الغير (أراضى . مبانى . مخازن . جراجات) .

16- إعانات وتبرعات وتعويضات وغرامات:

تشمل المبالغ المقدمة من البنوك وشركات التأمين للغير فى صورة إعانة أو تبرع أو تعويض سواء كان الحاصل عليها فرد أو أي جهة أخرى .

17- التغير فى مخصص الأخطار السارية:

تتمثل فى الفرق بين مخصص الأخطار السارية فى آخر المدة ومخصص الأخطار السارية فى أول المدة .

18- التعويضات:

نتيجة لعقود التأمين المبرمة بين المؤمنين وبين شركات التأمين تحصل الشركة على أقساط تأمين دورية وتتحمل مقابل ذلك أعباء مالية فى صورة تعويضات تدفعها الشركة لحملة بوالص التأمين طبقاً لشروط هذه البوالص .

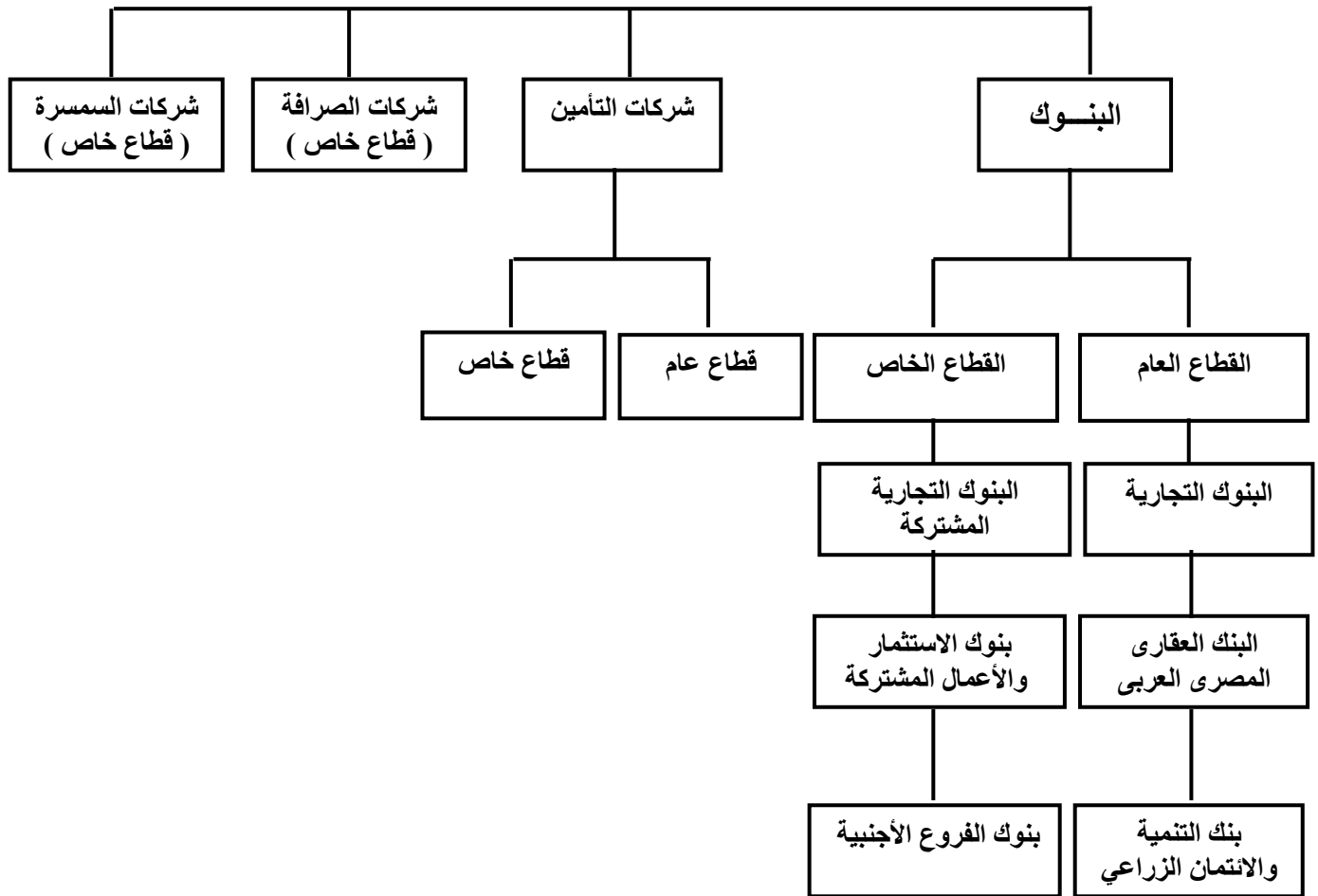
19- مصروفات فنية أخرى:

تشمل الإستردادات والإلغاءات والتصفيات وبمعنى آخر المبالغ التى تتحملها شركات التأمين فى حالة إلغاء بعض البوالص وكذا المنح التى تقوم بعض الشركات بتقديمها لحملة الوثائق وغيرها.

الرموز المستخدمة:

(0) لا يوجد قيمة

الهيكل التنظيمي للبنوك وشركات التأمين والصرافة والسمسرة لتداول الأوراق المالية طبقاً للقطاع



+

المؤشرات العامة

فيما يلي عرض لأهم المؤشرات المالية للبنوك وشركات التأمين والصرافة والسمسرة لعام 2011

2012/ ومقارنتها بعام 2010 / 2011 .

أولاً: البنوك (القطاعين العام والخاص)

1- بلغت قيمة رأس المال المدفوع 67,3 مليار جنيه عام 2012/2011 مقابل 51,2 مليار جنيه عام

2010/2011 بنسبة زيادة قدرها 31,5 % .

2- بلغت قيمة الودائع والحسابات الجارية 1023,5 مليار جنيه عام 2012/2011 مقابل

957,0 مليار جنيه عام 2010/2011 بنسبة زيادة قدرها 6,9 % .

3- بلغت قيمة الأرصدة النقدية بالصندوق والبنوك 193,5 مليار جنيه عام 2012/2011 مقابل

229,0 مليار جنيه عام 2010/2011 بنسبة انخفاض قدرها 15,5 %

4- بلغت قيمة القروض والسلفيات 503,2 مليار جنيه عام 2012/2011 مقابل 471,3 مليار

جنيه عام 2010/2011 بنسبة زيادة قدرها 6,8 % .

5- بلغت قيمة الاستثمارات المالية 557,0 مليار جنيه عام 2012/2011 مقابل 473,1 مليار جنيه

عام 2010/2011 بنسبة زيادة قدرها 17,7 % .

ثانياً : شركات التأمين (القطاعين العام والخاص)

1- بلغت قيمة الاستثمارات 38,7 مليار جنيه عام 2012/2011 مقابل 35,3 مليار جنيه عام

2010/2011 بنسبة زيادة قدرها 9,4 % .

2 - بلغت قيمة رأس المال المدفوع 5,1 مليار جنيه عام 2012/2011 مقابل 4,4 مليار جنيه عام

2010 / 2011 بنسبة زيادة قدرها 15,0 % .

3- بلغت قيمة النقدية بالصندوق والبنوك 492,0 مليون جنيه عن عام 2011 / 2012 مقابل

505,0 مليون جنيه عام 2010 / 2011 بنسبة انخفاض قدرها 2,5 % .

ثالثاً : شركات الصرافة

1 - بلغت قيمة رأس المال المدفوع 584,2 مليون جنيه عن عام 2012/2011 مقابل 570,6 مليون

جنيه عام 2011/2010 بنسبة زيادة قدرها 2,4 % .

2 - بلغت قيمة مشتريات العملة 53,6 مليار جنيه عام 2012/2011 مقابل 66,7 مليار جنيه عام

2011/2010 بنسبة انخفاض قدره 19,7 % .

3 - بلغت قيمة مبيعات العملة 53,7 مليار جنيه عام 2012/2011 مقابل 66,8 مليار جنيه عام

2011/2010 بنسبة انخفاض قدره 19,6 % .

رابعاً : شركات السمسرة لتداول الأوراق المالية

1- بلغت قيمة الأصول الثابتة 338,3 مليون جنيه عام 2012/2011 مقابل 334,0 مليون جنيه

عام 2011/ 2010 بنسبة زيادة قدرها 1,3 % .

2- بلغت قيمة المخصصات 173,2 مليون جنيه عام 2012/ 2011 مقابل 38,4 مليون جنيه عام

2011/ 2010 بنسبة زيادة قدرها 351,3 % .